

**«الشؤون» تعجل الربط الآلي مع «الخارجية»
و«المركزي» لمراقبة التحويلات**

- تنفيذاً لقرار «الوزراء» وتوصيات «فاتف» وتلافي ملاحظات «المحاسبة»
- البغلي تطلب تزويدها ببيانات صالات الأفراح لمعالجة المتهاكة منها

● جورج عاطف

علمت «الجريدة» أن وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثلة في قطاع التنمية الاجتماعية، تسعى جاهدة إلى التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة ممثلة في وزارة الخارجية والبنك المركزي لانجاز منظومة الربط الآلي الخاصة بالتحويلات المالية الخارجية للجمعيات الخيرية، تطبيقاً لقرارات مجلس الوزراء الصادرة بهذا الشأن، وبناء على التوصية الدولية الموجهة إلى الكويت من قبل مجموعة العمل المالي (فاتف).

ووفقاً لمصادر «الشؤون» فإن إدارة الجمعيات الخيرية والمبرات بالوزارة تعمل على قدم وساق لتسريع إتمام الربط والجهات السالف ذكرها، لما له من أهمية كبرى في احكام الرقابة والمتابعة بصورة واسعة على أموال التحويلات، وتغليباً للملاحظات المسجلة على

الوزارة بهذا الشأن من قبل ديوان المحاسبة والمشار إليها في تقريره الصادر أخيراً، مشيرة إلى أن الوزارة تملك حالياً شاشة للاستعلام عبر منظومة العمل الخيري التابعة لـ «الخارجية» إلى جانب تعاقدتها وإحدى الشركات لتنفيذ نظام آلي يسمح لها بمراقبة طلبات الجمعيات كافة والتحكم بها، والربط مع «الخارجية» بالمرحلة المقبلة عبر نظام (API).

ترميم صالات الأفراح

وفي موضوع آخر، طالبت وزيرة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية وزيرة الدولة لشؤون المرأة والطفولة مي البغلي، قطاع التنمية بتزويدها بكل ما يخص صالات الأفراح التي تدار من قبل الوزارة، وتعرضت لاضرار بالغة جراء فترة وقف استغلالها في أعقاب انتشار الجائحة.

وقالت المصادر، إن «الهدف من ذلك معاودة

إحياء فكرة صيانة وترميم هذه الصالات الخاصة بالأعمال الكهربائية والتكيفات، إضافة إلى الأعمال الهندسية المدنية من الأصباغ وترميم الأسقف والأرضيات، خصوصاً أن جميع الصالات التابعة للوزارة خارج الخدمة حالياً، بخلاف واحدة حديثة العهد والتشغيل كائنة بمحافظة الجبراء».

وأكدت المصادر حرص الوزارة على صيانة وترميم الصالات المتهاكلة، تلبية لحاجة المواطنين إليها والذين يستخدمونها لعقد مناسباتهم الاجتماعية المتنوعة، وتلافياً للملاحظات والمآخذ التي أوردها التقرير السنوي الصادر عن ديوان المحاسبة والمتضمن عمليات التدقيق والفحص والمراجعة على أعمال الوزارة للسنة المالية 2021 / 2022، والذي أكد «إهمال الوزارة لصيانة الصالات سنوات عدة ووقف الصرف عليها».